تحقيقاتٌ نحويّةٌ
لآراء سيبويه في كتاب شرح التّسهيل لابن مالك

م.م. مهدي خزعل مغير الزهيري
مديرية تربية ديالى

المُلخّصُ

يُعنى هذا البحثُ بالآراء التي نسبها ابنُ مالك لسيبويه في كتابه **(شرح تسهيل الفوائد)**؛ ذلك أنّ هذ الآراء تحتويها مسائلُ وهذه المسائل سنتحقّق منها بالرجوع إلى كتاب سيبويه لنتأكّد من صحّة عزوه للآراء، وهذا سيفضي بنا إلى أن نُفصّل في مسائل ننتقيها؛ لأنّ المسائل كثيرة؛ إذ بلغت **(سِتا وخمسينَ وثلاثمائة)**، وتقع هذه الدراسة في ضمن التحقيقات النحويّة لعلماء العربيّة .

الكلمات المفتاح: تحقيقات نحوية، سيبويه، ابن مالك

المُقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، الرَّحمنِ الرحيمِ، مَلِكِ يومِ الدّين، إيّاهُ أعبُدُ وبِهِ أستعينُ؛ فهو حسبي ونِعمَ الوكيلُ .

أمّا بَعدُ؛ فهذا بحثٌ تَشي عَتَبَةُ النَّصِّ الرئيسِ فيه بِجِدةٍ مَبذولةٍ من لَدُنِ الباحِثِ؛ إذ يصدحُ البحثُ بمسائلَ نُسِبَتْ لشيخ النُّحويينَ سيبويهِ (ت١٨٠هـ) -رحمه اللهُ تعالى- مِن لَدُنِ عالمِ عصرِهِ فاتحِ بابِ الاحتجاجِ بالحديثِ مُحمّد بنِ عبدِ اللهِ ابنِ مالكٍ الطائيِّ الجيّانيِّ أبي عبدِ اللهِ جمالِ الدِّينِ -رحمه اللهُ تعالى- (ت٦٧٢هـ)؛ إذ ذَكَرَ **(ستا وخمسينَ وثلاثمائة نسبةً)** لسيبويه في كتابه **(شرح تسهيل الفوائد)**، وعلى كثرةِ عدد المسائل التي نسبها إليه لم يَكُ ناسبًا مسألةً في غير محلِّها البَتَّةَ إلّا نزرًا يسيرًا، وهذا دليل صِدقِهِ وحِرصِهِ في نسبة الآراء .

واقتضت منهجيّةُ البحث أن نُفصِّلَ القولَ في المسائل المُنتقاة، وهذا أفضى بنا إلى أن ننتقي مسائلَ -نراها مُهِمّة في الدرس النّحوي- تَفي بالتحقيقات التي سنجريها في تلكم المسائل، وقسَّمنا البحثَ على مقدّمة تتلوها أربعُ مسائلَ تتلوها خاتمةٌ فيها نتائجُ البحث، وأسألُ اللهَ تعالى التوفيقَ والسؤددَ، إنّه سميعٌ مَن دعاه .

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العالمين

المسألة الأوْلَى: تسكين عين (معْ) :

هذه من المسائل التي نسبها ابنُ مالك إلى سيبويهِ وخالفه فيها؛ إذ قال: ((واختلف في فتحة العين من " معًا " قيل هي فتحة إعراب كفتحة دال رأيت يدًا، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالي الإضافة والإفراد (أم) كفتحة تاء فتى، فيكون الاسم قد جبر ونقص حين أفرد، فالأول مذهب سيبويه والخليل، والثاني مذهب يونس والأخفش، وهو الصحيح))[١] .

الآراء التي قيلت في المسألة:

أوّلاً: المذهب الذي يرى ساكنة العين اسمًا:

سأل سيبويهِ الخليلَ عن عِلّة نصب (معَ) فأجابه قائلا: ((لأنّها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً وذهبا معاً وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدَّام قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر، وهو الراعي:

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانت زِيارتُكُمْ لماما[٢]))[٣] ؛

إذًا (معَ) عندهما اسم ولا تخرج عن الظرفيّة سواء أكانت مفتوحة العين أم ساكنة، وتبعهما بهذا الرأي جمهورُ البصريين[٤]، ورُدَّ سيبويه بأنّها لُغةٌ وليس اضطرارًا؛ قال الشيخ خالد الأزهري: ((الرواية بتسكين (معْكم)، ولم يثبت سيبويه ذلك لغة، بل حكم عليه بالضرورة، وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، نُقل عن الكسائيّ أنّ ربيعةَ تقول: (ذهبت معْ أخيك، وجئت معْ أبيك) بالسكون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ))[٥] .

حجج من قال ببقاء اسمية ساكنة العين:

١- **السماع:** في قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف: (هذا ذِكرُ مِن مَعِي)؛ إذ إنّ دخول (مِن) عليها يدلُّ على اسميتها[٦] .

٢- **القياس:** إلحاق التنوين لها، كما تقول رحلوا معًا[٧] .

---

(١) شرح التسهيل: ٢/٢٣٩ .

(٢) من شواهد الكتاب: ٣/ ٢٨٧ .

(٣) الكتاب: ٣/٢٨٦-٢٨٧ .

(٤) ينظر: المحتسب: ٢/٦١ ، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٧٤ ، وشرح المفصل: ٢/١٢٨ ، وشرح التسهيل: ٢/٢٤١ ، وشرح ألفية ابن مالك (ابن الناظم): ١٥٣ ، وارتشاف الضرب: ٣/١٤٥٨ ، والجنى الداني: ٣١١ ، ومغني اللبيب: ٤٣٩ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح: ٣/١٨٣ .

(٦) ينظر: المحتسب : ٢/٦١ .

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٥٨٤ .

ثانيا: المذهب الذي يرى ساكنة العين حرفًا :

يرى النحاس[١]، وأبو البركات الأنباري[٢] أن (معَ) في حالة الفتح تحتمل أن تكونَ اسمًا وحرفًا، أمّا إذا سُكِّنَتْ عينُها؛ فهي حرف لا فعل ولا اسمٌ، وتبعه بهذا الرأي أبو علي الفارسي[٣]، والرماني[٤]، وابن فضال المجاشعي[٥]، والمالقي[٦]؛ قال النحّاس –عند تفسره لقوله لقوله تعالى: " وأسلمت مع سليمان "[٧]–: ((إذا سكنت معَ فهي حرف جاء لمعنى بلا اختلاف اختلاف بين النحويين، وإذا فتحتها ففيها قولان: أحدهما أنها بمعنى الظرف اسم، والآخر أنها حرف خافض مبني على الفتح))[٨] ، وزعَّمه ابنُ مالك في ادّعائه إجماع النحويين في حرفيّة الساكنة العين؛ إذ قال متعجّبًا منه: ((وهذا منه عجب؛ لأنّ كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال، وأنّ الشاعر إنما سكّنها اضطرارا))[٩]، وردّه ابنُ هشام في المغني[١٠] . ولعل السبب في ذهابهم إلى القول بحرفية الساكنة العين –مَعْ–؛ هو تشبيه سيبويه لها بـ(هل)؛ قال سيبويه: ((**فجعلها كهل** حين اضطر))[١١]، وهذا جعلهم يظنّون أنّها حرفٌ كما أنّ (هل) حرف، وهذا وَهْمٌ ظاهرٌ؛ لأنّ سيبويهِ عنونَ هذا البابَ بـ((**الظروف المبهمة غير المتمكنة**))[١٢]، فضلا عن قوله: ((ويدلّك على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردينِ ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبل، كما تقول: هذا قبل العتمة، فلمّا كانت لا تمكّن، وكانت تقع على كلّ، **شبهّت حين**

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٤٦/٣ .
(٢) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن: ١٨٥/٢ .
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٧٤/١ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ٢ /١٨٥ .
(٤) ينظر: المصباح المنير: ٢٩٧ .
(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٩٨ .
(٦) ينظر: رصف المباني: ٣٩٤ .
(٧) سورة النمل، من الآية: ٤٧ .
(٨) إعراب القرآن للنحّاس: ١٤٦/٣ .
(٩) شرح التسهيل: ٢٤١/٢ .
(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٤٣٩ .
(١١) الكتاب: ٢٨٧/٣ .
(١٢) المصدر نفسه: ٢٨٥/٣ .

بالأصوات وهل وبل؛ لأنهَّا ليست متمكنة))[١] وهذا تشبيه واضح لـ(قبل، وبعد) بـ(هل) ولم يقل يقل أحد بحرفيتهما.

حجج من قال بحرفية ساكنة العين :

١- هي بمنزلة الحروف الثنائية -هلْ، وقَد- إذا كانت ساكنةً عينُها[٢] .

٢- ولا يُعرفُ أصلُها أهي من بنات الحروف الثلاثة[٣] .

وأُرجّحُ مذهبَ سيبويه والجمهور؛ لأنّ الأدلّةَ والحُججَ أكثرُ إقناعًا، فضلاً عن كونها لغة من لغات العرب، أمّا ابنُ مالك فكان أمينًا في نقله لرأي سيبويه .

المسألة الثّانية: رافع المبتدأ :

هذه من المسائل التي عزاها ابنُ مالك لسيبويهِ؛ إذ قال: ((ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك في مواضع كثيرة، منها قوله: "المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبني عليه كلام))[٤] .

الآراء التي قيلت في المسألة:

أوّلاً: يرى نحويو البصرة أنّ المبتدأ مرتفعٌ بالابتداء، وهو -أي: الابتداء- عندهم من العوامل المعنويّة[٥]؛ والمقصود بـ(العامل المعنوي) التّعرّي عن العوامل اللفظية[٦]، وقيل أيضًا: هو التعرّي وإسناد الخبر[٧] .

ومن النحويين من يرى أنّ (الابتداء) هو أن تجعلَ الاسمَ أولاً -لفظاً أو نيّةً- لثانٍ يكون خبراً عنه[٨].

ويرى آخرون أنّ الرافعَ (للمبتدأ) مشابهتُهُ للفاعل؛ لأنه -أعني: المبتدأ- لا يكون مستغنياً عن الخبر، كما الفاعل الذي لا يستغني عن فعله، فضلاً عن أنَّ الفاعل قد تحقّق معنى الفعل بوجوده وهذا شرطٌ، وأُسندَ إليه غيره، والمبتدأ يشابهه في هذا[٩] .

---

(١) المصدر نفسه: ٢٨٦/٣ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٨٤/٢ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٥/١ .

(٤) شرح التسهيل: ٢٦٩/١-٢٧٠ .

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٣/١-٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش: ٦٦ ، والخصائص: ٥٧ .

(٦) ينظر: المقتضب: ١٢٦/٤ .

(٧) ينظر: التبيين: ٢٢٥ ، والكافية في النحو: ٨٧/١ .

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٤ .

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٦ ، وشرح جمل الزجاجي: ٣٤٠/١ .

وتصدّى ابنُ عصفور لهذا التشبيه –أعني: تشبيه المبتدأ بالفاعل–؛ إذ يرى أن الشبهَ معنًى، والمعاني لم يثبت عملُها، ولا يخفى أنّ المبتدأَ والخبرَ أصلٌ، وقد يتقدّم المُخبَرُ عنه – أي: المبتدأ– فيوافق اللفظُ المعنى، وأمّا الفعل والفاعل؛ فهما فرع، وقد تأخّر المُخبرُ عنه – أي: الفاعل–، فإذا قلنا بما أرادوه من تشبيه فقد حملنا الأصول على الفروع وهذا ما لا نرتضيه[١] .

حجج البصريين:

واحتجَّ البصريّون لِما قالوا بأنّ العواملَ في الصناعة النحويّة هي دلالات وأماراتٌ؛ إذ إنّها تكون بوجود الشيء كما تكون بعدمه، وهي ليستْ من الحسّيّات كما القطع بالسيف، ومثاله وجود ثوبين معك؛ إذ إنّك لو صَبغْتَ أحدهما وتركت الآخر دون صبغ؛ لتمايزَ كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر بمنزلة عندك[٢] .

ردود الكوفيين على البصريّين:

قولُهم: إنّا نجد العربَ تبتدئُ بالمنصوبات والمسكنات والحروف؛ وهذا يعني أنّ الابتداءَ لو كان موجباً للرفع –كما قال البصريون–؛ لوجب أن تكون المنصوباتُ، والمسكناتُ، والحروفُ مرفوعةً، وهذا يدلّ على أنّ الابتداء –بهذه الحُجّة– لا يكون موجباً للرفع[٣] .

وردّوا البصريين أيضًا بقولهم إنّ الابتداء –وللعلم هو عامل معنوي– إذا كان من الأسماء فلا بُدَّ أن يُسبَقَ باسم يرفعه وهذا من المحال، وإذا كان من الأفعال فعليهم أن يقولوا: (زيد قائماً) كما قالوا: (حضر زيدٌ قائماً) . وإذا كان الابتداء من الأدوات فالأدوات لا ترفع –على هذا الحدّ– الأسماء، وإن قصدوا بالابتداء شيئًا آخر –أي: العامل المعنوي– فالاسم لا يُرفَع إلاّ من لدن رافع موجود –أي: ظاهر في النَّص– غير معدوم[٤]، والتّعّري –كما يراه الكوفيّون– عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عندنا عاملاً[٥] .

ودحض أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) شُبهةَ الكوفيين؛ إذ قال: إنّ المنصوبات –وإن تقدّمت لفظاً– في تقدير التأخير، ويرى أنّ الحروفَ إن كانتْ تستحقّ أن تُعرَبَ في أوّل وضعها كما في (كم) وما شابهها من الأسماء المبنية فموضعها الرفعُ بالابتداء، وإن كانتْ

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٤٠/١ .
(٢) ينظر : الأنصاف : ٤٦/١ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٦/١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥/١ و ٥١ .
(٥) ينظر : الكافية في النحو : ٨٧/١.

الحروفُ لا تستحق من الإعراب شيئاً في أوّل وضعها فهذا يعني أنّ الابتداءَ لم يكُ موجباً لها الرفعَ[١] .

والذي دلنا –والقول لأبي البركات– على صحّة مذهب البصريّين أوجه عدّة منها أنّ العوامل سبيلها تقديرُ المعمولات قبلها وإذا قيل: إنّهما يترافعان –كما سنرى في الرأي الكوفي– فيجب أن يتماحكان في القبلية (الأسبقيّة) –أي: كل واحد منهما قبل الآخر– وهذا من المحال[٢]. ومنها أيضًا أنّنا لو افترضنا أن يكونَ الخبرُ فعلاً لوجب حينَهَا أن يكونَ المبتدأ فاعلاً إذا رُفع بالفعل، والفاعل –كما هو معلوم. وإن كان في الأمر خلاف– لا يسبق الفعلَ[٣]. ومنها أيضًا أنّ الخبر قد يكون هو المبتدأ نفسه في المعنى، نحو (زيد أخوك)، فلو رفعنا (الخبرَ) –وهو: الأخ– بـ(المبتدأ) –وهو: زيد– لكان رافعاً لنفسه بنفسه[٤] .

ثانيًا: يرى الكوفيّون أن المبتدأ والخبر مترافعان[٥] –أي: يرفع المبتدأُ الخبرَ، ويرفعُ الخبرُ المبتدأَ–، وبهذا يكون الرافعُ عندهم لفظيا لا معنويا .

وذهب الكسائي(ت١٨٩هـ) إلى أنّه يُرفع بالضّمير العائد عليه من الخبر[٦] .

حجج الكوفيين:

واحتجّوا بأن قالوا إنّ المبتدأَ والخبرَ متلازمان إلى درجة أنّهما لا ينفك أحدُهما عن الآخر ولا يوجد تمامٌ للكلام إلا بهما، واستدلّوا لما قالوا بقوله تعالى: (أيّاً ما تدعوا فله الاسماءُ الحسنى)[٧]؛ إذ إنّ نصبَ (أيّاً) بـ(تدعوا) وجزم (تدعوا) بـ (أيّاً)، وبهذا يكون كلُ واحدٍ منهما عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه .

الردود على الكوفيين:

رد أبو البركات الأنباري ما أستشهد به الكوفيّون –وهو قول الله تعالى: (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى)– من ثلاثة أوجه وهي كالآتي:

١– يرى أنّ (أيّاً) قد جُزِمَت بـ(إن) ونابت(أيّاً) عنها فلم تعمل (إنْ) شيئاً .

٢– يرى أنّ (أيّاً) و(تدعوا) جاز أن يعمل كلّ واحد منهما في الآخر؛ لاختلاف عملها، ولم يعملا من وجه واحد بخلاف ما هنا .

---

(١) ينظر: الإنصاف : ٤٦/١

(٢) ينظر: الانصاف : ٤٨/١ .

(٣) ينظر: التبيين : ٢٢٧ .

(٤) ينظر: شرح التصريح : ١٩٦/١ .

(٥) ينظر: الإنصاف : ٤٤/١ .

(٦) ينظر: كلام المحقق في هامش التبيين : ٢٢٥ .

(٧) سورة الإسراء ، من الآية: ١١٠ .

٣- يرى أنّ (أيّاً) و(تدعوا) عاملان؛ ولأجله جاز أن يعمل كلٌ منهما في صاحبه، أمّا المبتدأ والخبر فهما اسمان بالأصالة وباقٍ كلٌ منهما على أصله، والأصل في الأسماء أن لا تعمل فبان الفرق بينهما[١] .

أمّا أنا؛ فأميلُ كلَّ الميل مع الرأي البصري؛ الذي يرتضيه العقلُ والنّقلُ، وكما نقل رأيَ سيبويه ابنُ مالك، والذي وجدتُهُ مُسطّرًا في كتاب سيبويه .

المسألة الثالثة: إعمال الوصف دون الاعتماد على شيء :

من المسائل التي نسبها ابنُ مالك إلى سيبويه؛ إذ قال: ((وأشرت بقولي: "ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان" إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فُعِل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره. ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل))[٢] .

الآراء التي قيلت في المسألة:

أوّلا: البصريون :

قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع [...] فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيدٌ وقام زيد قبح، لأنه اسم. **وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيدا** وأنا ضارب زيدا ولا يكون ضاربٌ زيدا على ضربتُ زيدا وضربت عمرا))[٣] . و**قال ابن يعيش:** ((ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو استفهام، أو نفي. وذلك من قِبَل أن هذه الأماكن للأفعال))[٤]، و**قال الرضي:** ((اعلم أن اسمي الفاعل والمفعول، مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى، لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل))[٥].

---

(١) ينظر : الأنصاف : ٤٨/١ .

(٢) شرح التسهيل: ٢٧٣/١ .

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢ .

(٤) شرح المفصل: ٤: ١٠٢ .

(٥) شرح الرضي: ٤١٦/٣ .

حجج البصريين :

١- لا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا أن يعتمد على استفهام أو نفي أو خبر أو حال؛ وذلك لأنه فرع عليه؛ ولا يستوي الفرع والأصل، والفرع لابد من انحطاطه عن الأصل، وأوصله سيبويه إلى القبح[١] .

٢- لم تأت عن العرب نصوص تدلّ على إعماله جوازًا دون أن يعتمدَ على شيء كـ(النفي، والاستفهام، والخبر، والحال)[٢] .

ثانيا: الكوفيّون والأخفش:

قيل إنهم ذهبوا إلى جواز الإعمال دون الاعتماد على (الاستفهام، أو النفي، أو الخبر، أو الصفة، أو الحال)؛ إذ ((أجاز أبو الحسن [أي: **الأخفش**] أن يعمل من غير اعتماد، فتقول على مذهبه: "قائمٌ زيد"، فيكون "قائم" مبتدأ، و"زيد" مرفوع بفعله، وقد سدّ مسدَّ الخبر لحصول الفائدة به، وتمام الكلام، وذلك لقوّة شَبَه اسم الفاعل بالفعل))[٣] .

قال **ابن مالك:** ((والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء في الوصف المذكور))[٤]، وأكّد **السيوطي** أن ((الكوفيين والأخفش لم يشترطوا الاعتماد على شيء من ذلك فأجازوا إعماله، مثل: ضاربٌ زيدًا عندنا))[٥] .

إذن لدينا نسبتان :

١- أمّا **الأخفش** فلم أرَ ما ذكروا بل وجدت تمثيلاتٍ تؤيّد مذهب البصريين كما في {**الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ**} ... "**هم ضاربون أخاك**" ... {**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ**}[٦] .

٣- أمّا الكوفيّون:

أ- **فأما الكسائي** فذهب إلى إعماله مطلقا، سواء أدل على الماضي أو الحال والاستقبال، وهو يخالف الجمهور بإعماله ماضيا. وهذا ما نقله عنه ابن هشام، قال: ((ومنه عند الجمهور " وكلبهم باسط ذراعيه " أي: يبسط ذراعيه. بدليل: (ونقلبهم)، ولم يقل: (وقلبناهم)))[٧].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٠٢/٤ .

(٢) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع: ١٠٢٤/٢ .

(٣) شرح المفصّل: ١٠٣/٤ .

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٢٧٣ .

(٥) همع الهوامع: ٧٩/٥ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٨٩/١ .

(٧) مغني اللبيب: ٣٢٢/٢ ، وينظر: آراء الكسائي في المغني: ٢١٨ .

ب- **قال الفراء: (قائم) (فعل دائم)** -أي: اسم فاعل- لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال (قائم قياما)، و**(ضاربٌ زيدا)**[...] فأنت لم نصبت به وهو عندك اسم؟ فقال: لمضارعته **(يفعل)** [أي: لمشابهة الفعل المضارع]))[١].

ت- **قال الزجاجي:** ((وقد أجاز غيره وجها آخر، وهو أن تقول "قائمُ زيدٌ" فترفع (قائما) بالابتداء، و(زيداً) بفعله، ويسد مسدّه الخبرُ، فتقول في التثنية "قائم الزيدان" وفي الجمع "قائم الزيدون" فتوحده لأنه جرى مجرى الفعل))[٢].

حجج الكوفيين:

١- يتقاربان في الدلالة على الحدث؛ لقوّة التشابه بينهما[٣] .

٢- ورد من السماع بيتان من الشعر، عمل فيهما اسم الفاعل بدون أن يعتمد على شيء، قال:

خبير بنو لهب فلاتكُ ملغيا مقالة لِهبيٍّ إذا الطير مرَّتِ

وقوله أيضا:

فخيرٌ عند الناس نحن منكم إذا الداعي المُثوّب قال يا لا

إذ إنّ **(خبير، وخير)** عملا الرَّفعَ فيما بعدهما دون الاعتماد على شيء[٤] .

المسألة الرابعة: (سوى) :

من المسائل التي عزاها ابنُ مالك لسيبويه القولُ بظرفيّة (سوى) قال: ((وجعل سيبويه سوى ظرفًا غير متصرف فقال في باب ما يحتمل الشعرُ مما لا يُحتمل في غيره: "وجعلوا ما لا يجري من الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول المرار العجليّ:

ولا يَنْطقُ الفحشاءَ مَن كان منهم إذا جلسوا منّا ولا مِن سوائنا

ثم قال: " فعلوا ذلك لأنّ معنى سواء معنى غير "))[٥] .

الآراء التي قيلت في المسألة:

أوّلاً: المذهب البصري:

نسب ابنُ مالك إلى سيبويه أنها اسمٌ ملازمٌ الظرفيةَ، ومُشعِرٌ بالاستثناء كما مرَّ آنفًا؛ ولكنّي وجدتُه يتّسعُ في (سوى) ولا يحصرها بالظرفيّة فقط؛ قال سيبويه: ((واعلم أنَّ هذه

---

(١) مجالس الزجاجي: ٢٦٥/١ .

(٢) جمل الزجاجي: ٨٤-٨٥.

(٣) ينظر: مجالس الزجاجي: ٢٦٥/١ ، وشرح المفصل: ٧٩/٦ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل : ٢٧٣/١ .

(٥) شرح التسهيل: ٣١٥/٢-٣١٦.

الأشياءَ كلَّها [خلف، وأمام، ومكان ...] **قد تكون أسماء غيرَ ظروف، بمنزلة زيد وعمرٍو.** سمعنا من العرب من يقول: دارُك ذاتُ اليمين. وقال الشاعر، وهو لبيد:

فَغَدَتْ، كِلاَ الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أنَّه مَوْلَى المخَافة خَلْفُها وأَمامُها[١]))[٢]

وشبَّه سيبويه (سوى) بما تقدّم؛ إذ قال: ((**ومن ذلك أيضاً**: هذا سَواءَك، وهذا رجلٌ سَواءَك فهذا بمنزلة مكانَك إذا جعلتَه في معنى بذلك. ولا يكون اسماً إلاّ في الشعر. قال بعض العرب، لما اضطُرَّ في الشَّعر جعله منزلة غيرٍ، قال الشاعرُ وهو رجل من الأنصار: **ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا منّا ولا من سَوائنَا**[٣]))[٤]، ومنه أيضًا((وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء))[٥]، وثَمَّةَ مَن ذهب من الباحثين إلى أنّ سيبويه حائرٌ في الأمر –أي: أي: استعمال (سوى)–[٦]، وهذا وهمٌ من الباحثين؛ ولعلَّهم يجتزؤون النصوص؛ لِيُعلَمَ ما يريدون، أو يتابعون مَن سبقهم من الباحثين من دون أن يتأكّدوا من النصّ، أو لم يفهموا ما أراده سيبويه؛ لأنّ النصَّ الذي حُكِمَ من خلاله على حيرة سيبويه فيه إشارةٌ واضحةٌ إلى أنّ هذا الموضوع موضوع جُمَل سيشرح في أثناء شرحه في مكانه الذي خصَّصه له سيبويه[٧]، وأمّا **ابنُ السراج** فيرى أنّها من الظروف التي لا ترفع ((إذا أردت بهما معنى "غير" لم تستعمل إلا ظروفًا [...] ودل على أن سواءك ظرف أنك تقول: مررت بمن سواءك، والفرق بين قولك: عندك وخلفك أن خلفك تعرف بها الجهة وعندك لما حضرك من جميع أقطارك، وكذلك سواءك لا تخص مكانًا من مكان فبعدًا من الأسماء لاستيلاء الإبهام عليهما))[٨]، وأمّا **أبو علي الفارسي** فيذهب إلى أنّ (سوى) ظرف ملازمٌ للظرفيّة ولا يكون اسمًا؛ قال: ((ومن ظروف المكان ما يُستعمل اسمًا وظرفًا؛ **ومنها ما يستعمل ظرفًا ولا يستعمل اسمًا**، فالأوّل: خلف وقدّام وأمام، **والثاني: نحو عندي وسوى وسواء**))[٩]، أمّا **ابنُ مالك** –في أثناء نقله لقول لقول سيبويه الذي يفضي بمعناها معنى غير– فيرى أنّ (سوى) ليست من الظروف، بل هي

---

(١) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ١٧٣ .

(٢) الكتاب: ١/٤٠٥–٤٠٦ .

(٣) من شواهد الكتاب: ١/٤٠٨ .

(٤) الكتاب: ١/٤٠٧–٤٠٨ .

(٥) المصدر نفسه: ٢/٣٥٠ .

(٦) ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد(رسالة): ٢٨٩ .

(٧) ينظر: الكتاب: ١/٣٢ .

(٨) الأصول في النحو: ١/١٩٩ .

(٩) الإيضاح العضدي: ١٦٥ .

-عنده- تأتي بمعنى (غير)؛ لأنّها تستلزم ((**انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير**))[١]، ويعلل ذلك بأنّ ((الظرف في العُرْف ما ضُمّن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، **وسوى ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفا**. وإن سُلّم كونه ظرفا لم يُسلّم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدّم ذكرها نثرا ونظما، فإن تعلّق في ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيت الذي سواك، فوصلوا الموصول بسواك وَحْدَه كما وصلوه بعِنْدي ونحوه من الظروف))[٢]، ويؤكّد أنها -أي: سوى- لا تلزم ((**من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفا، فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفا**، وإن سُمّي ظرفا فمجاز، وإن أُطلق على "سوى" ظرف إطلاقا مجازيا لم يمتنع. وإنما يمتنع تسميته ظرفا بقصد الحقيقة. وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقُّ))[٣] .

الحجج:

علّلوا ذلك بأن العرب ((ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفًا، نحو قولهم "مررت بالذي سواك" فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم "مررت برجل سواك" أي مررت برجل مكانك، أي: يغني غَنَاءك ويسدُّ مسدَّكَ))[٤]، واستشهدوا بقول لبيد بن ربيعة العامري:

وابْذُلْ سَوَامَ المَالِ إنَّ سِوَاءَهَا دُهْمًا وجُونَا[٥]

إذ إنّهم يرون أنّ ((نصب سواءها على الظرف، ونصب "دهما" بإنّ، كقولك: إنّ عندك رجلا قال الله تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا}[٦] [...] ولو كانت مما يستعمل اسمًا لكثر ذلك في استعمالهم، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفًا))[٧] .

---

(١) شرح التسهيل: ٣١٦/٢ .

(٢) المصدر نفسه: ٣١٦/٢ .

(٣) المصدر نفسه: ٣١٦/٢ .

(٤) الإنصاف : ٢٤١/١ .

(٥) ينظر: المعاني الكبير (ابن قتيبة الدينوري) : ٩٠/١ .

(٦) سورة المزّمل، الآية: ١٢ .

(٧) الإنصاف : ٢٤١/١ .

ثانيًا: المذهب الكوفي:

ذهب علماء الكوفة إلا الزجّاجي إلى أن (سوى) ظرفٌ، ولكنّهم يتّسعون بخروجها عن الظرفيّة؛ و((الدليل على أنها تكون اسمًا بمنزلة "غير" ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض))[١]، واستدلّوا بالشعر والنثر[٢]؛ أمّا الشعرُ فكما في قول الشاعر:

ولا ينطق المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوَائِنَا[٣]

وقال الشاعر:

تَجَانَفُ عن جوِّ اليمامة ناقتي وما قَصَدَتْ من أهلها لِسِوَائِكَا[٤]

وقال الآخر:

وكل من ظن أن الموت مخطئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَواء الحقِّ مكذُوبُ[٥]

وقال الآخر:

أكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا[٦]

فـ(سوى) في الأشعار التي مرَّت في موضع خفض سواء أكان بحرف الخفض مباشرة أم بالعطف على الضمير المخفوض في "فيها" والتقدير: أم في سواها.

وأمّا من النثر ففيما روته بعض العرب أنه قيل "أتاني سواؤك" فرفع (سوى)؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

أمّا الزجّاجي فله مذهبٌ مختلفٌ عن مذاهب النحويين جميعهم؛ إذ إنّه يرى أنّ (سوى) تلازمُ الإضافةَ، وليس لها أيّ عَلاقة بما يُقرّبها من الظرفيّة؛ لأنّه بعد أن عدّد الظروف قال: ((وأمّا الأسماء، فنحو: مثل، وشِبه، وشبيه، **وسُوى، وسُواء، وسَواء**، وحَذو، وقرب، ولدى، وكل، وبعض، وغير" **وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة، ولا تُستعمل مفردةً**))[٧] .

الردّ على الكوفيين :

وأما الأشعار التي احتجّ بها الكوفيون ((فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك

---

(١) الإنصاف : ٢٣٩/١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢٣٩/١-٢٤٠ .

(٣) ينظر: المخصص: ٢٣٣/٤ ، ولسان العرب: ١٤/ ٤٠٨ .

(٤) ديوان الأعشى: ٣٩/١ .

(٥) ينظر: الخيل (أبو عبيدة) : ٣٦/١ .

(٦) ينظر: مجمع الأمثال: ٨٧/٢ .

(٧) الجمل في النحو: ٦٢ .

واستعملوها اسماً بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهًا [... وأمّا] أفيها كان حتفي أم سِوَاهَا فليس "سواها" في موضع جرّ بالعطف على الضمير المخفوض في فيها، وإنما هو منصوب على الظرف؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز، وإنما هذا شيء تَبْنُونَهُ على أصولكم في جواز العطف على الضمير المخفوض))[١] . أمّا النثر فـ((ما رووه عن بعض العرب أنه قال "أتاني سِوَاؤُكَ" فرواية تَفَرَّدَ بها الفَرَّاءُ عن أبي ثَروانَ، وهي روايةٌ شاذة غريبة؛ فلا يكون فيها حجة))[٢] .

أمّا أنا؛ فأرى أنّها تستعمل ظرفًا كما في قوله تعالى " فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى "[٣]، وتستعمل بمعنى (غير)؛ أي استثنائيّة؛ كما تقول: (جاء القوم سوى زيدٍ) .

ل **الخلاف النحوي في المقتصد**: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير: للطالب: علي محمد أحمد الشهري، إشراف: د. سعد حمدان محمد الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٠هـ .

(١) الإنصاف: ١/٢٤١-٢٤٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١/٢٤٢ .

(٣) سورة طه، الآية: ٥٨ .

الخاتمةُ

بعد أن يسَّر اللهُ تعالى لنا تَتِمَّةَ البحثِ –نسأله أن يكون خيرًا– لابُدَّ لنا من ذكرٍ لبعض النتائج التي نراها مُهِمَّة؛ وهي كالآتي:

١– بلغ عدد المسائل التي نسبها ابنُ مالكٍ لسيبويه سِتا وخمسين وثلاثمائة مسألةً، وهذا العدد يدلّ على العناية الكبيرة بآراء سيبويه .

٢– كان لآراء سيبويه أثرٌ واضحةٌ ملامِحُهُ في فِكرِ ابن مالكٍ وآرائه .

٣– كان ابنُ مالكٍ أمينًا في نقله لنصوص –آراء– سيبويه .

٤– أكثرُ المسائل التي نسبها لسيبويه وافقه فيها .

٥– ثَمَّةَ عنايةٌ لآراء سيبويه من لدن ابن مالكٍ؛ إذ أولاها أهميّةً تفوقُ فيها غيرها ذِكرًا .

٦– عندما يخالفُ ابنُ مالكٍ سيبويهِ فيخالفه بأدبٍ واضحٍ، يفضي بنا إلى أن نعلمَ أنّ لسيبويهِ مكانةً طيّبةً في نفس ابن مالكٍ .

هذا ما يَسَّر اللهُ تمامَه وإن كان ثَمَّةَ قُصورٌ فحسبي اللهُ ونعم الوكيل أستغفره وأتوبُ إليه، سبحانك اللهمّ وبحمدك لا إله إلا أنتَ أستغفركَ وأتوب إليكَ .

ثبت المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٨ هـ .
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .
- إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ .
- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين: ابو البركات الانباري كمال الدين بن عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد ، الانباري ، النحوي (ت:٥٧٧هـ) و تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، السعادة ، بيروت . لبنان .
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ، الرياض – السعودية، ط ٢، ١٤٠٨ هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق : د . عياد الثبيتي، دار الغرب، الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ .
- البيان في إعراب غريب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريّين والكوفيّين: ابو البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمي ، الدار اللبنانية ، بيروت . لبنان.
- الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – ١٤١٧ هـ ، لبنان، ط ٥ .

- الجني الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق : طه محسن، مؤسسة دار الكتب ، للطباعة والنشر – جامعة الموصل، ١٣٩٦ هـ .
- الخيل: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (المتوفى: ٢٠٩هـ) ، المكتبة الشاملة .
- ديوان الأعشى: شرح وتعليق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: ١، ١٤٠٧هـ .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر – بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد ، ١٤٢٣ هـ ، الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة: ٢ .
- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ابن الناظم ابو عبدالله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك(ت:٦٨٦هـ)، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت : لبنان .
- شرح التصريح على التوضيح في النحو: خالد بن عبدالله الازهري (ت:٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
- شرح الرضي على الكافية: مصدر الكتاب : موقع يعسوب، المكتبة الشاملة .
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: ١، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م) .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الاشبيلي علي بن مؤمن (ت:٦٦٩هـ) ، قدم له : فوّاز الشّعّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
- شرح عيون الإعراب: المجاشعي، تحقيق: د/ حنا جميل جداد، مكتبة المنار، الأردن – ١٤٠٦ هـ ، الزرقاء، الطبعة: ١ .
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية: اسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : احمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت . لبنان .

- الكافية في النحو : الامام جمال الدين ابو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، النحوي ، المالكي (ت:٦٤٦هـ) ، شرحه : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت:٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
- الكتاب –كتاب سيبويه– : ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة: ٣ ، ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م .
- لسان العرب : الامام العلامة ابن منظور (ت:٧١١هـ) ، طبعة دار احياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت . لبنان ، صححها : امين محمد عبدالوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي .
- مجالس العلماء: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ). المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
- المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، دراسة و تحقيق : يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية .
- معاني القرآن ، الاخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت:٢١٥هـ) ، تحقيق : ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .

❖ المعاني الكبير في أبيات المعاني: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣ هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ – ١٣٨٦ هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن بالهند [الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م]، ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان [الطبعة ١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م] .

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ .

❖ المقتضب ، المبرّد ابو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت . لبنان .

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : الامام جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحقيق : احمد شمس الدين ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .

الرسائل

❖ آراء الكسائي النحوية في كتاب مغني اللبيب: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير: للطالب: عبد العزيز بن سعدي بن أحمد المطرفي، إشراف: أ. د. عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

Grammatical investigations of Sepoy's views in the book Explaining Facilitation by Ibn Malik

Asstaint teacher Mehdi Khazaal Mughir

Diyala Education Directorate

MA Candidate: Mahdi Kh. Mugheer

General directorate of Diyala of Education

Abstract

This research is concerned with the views that Ibn Malik attributed to Sibawayh in his book (Explaining Facilitating Benefits); that these opinions are contained in issues and these issues we will verify by referring to Sibawayh's book to make sure of the validity of his attribution of opinions, and this will lead us to be detailed in the issues we select, because the issues are many As it reached (fifty-six and three hundred), and this study falls within the grammatical investigations of Arabic scholars.

Keyword: grammatical investigations, sibawayh, Ibn Malik